

## إشكالية الصيرفة الإسلامية – حالة الجزائر

## The problem of Islamic banking - case of Algeria

مخلوفي الطاهر (\*)

جامعة الأغواط، الجزائر

t.makhloufi@lagh-univ.dz

مخلوفي أحمد

جامعة الأغواط، الجزائر

ahd.makhloufi@lagh-univ.dz

الياس مطهر عبد الله لقمان

جامعة الأغواط، الجزائر

e.luqman@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/27 تاريخ القبول للنشر: 2023/09/27



## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تحد من تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث تم التطرق للمفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وصيغ تمويلها، بالإضافة إلى واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال التعرف على البنوك الإسلامية واطارها القانوني. وقد توصلت الدراسة إلى أن العديد من المعوقات التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتي منها عدم وضوح الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية، وعدم فهم العنصر البشري لها جعلتها متأخرة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، صيغ تمويل إسلامي، مصارف إسلامية.

**Abstract:**

This study aims to identify the obstacles that limit the development of Islamic banking in Algeria. We discuss the concepts related to Islamic banking and its financing formulas. In addition, the nature of Islamic banking in Algeria is studied by identifying Islamic banks and their legal framework. Based on this study, there are many obstacles for Islamic banking in Algeria that made this section behind other sections. These obstacles include the lack of clarity in the legal framework of Islamic banking and the lack of understanding of the human element.

**key words:** Islamic banking; Islamic financing formulas; Islamic Banks.

## مقدمة:

بعد الأزمات والاختلالات التي أصابت النظام المصرفي التقليدي، أصبح التوجه للصيرفة الإسلامية مهما بشكل خاص لما حققته من نجاحات في التسيير المالي وتعبئة الموارد المالية هادفة في ذلك إلى الدفع بعجلة التنمية في العديد من القطاعات.

وتعتبر الجزائر من الدول التي توجهت لتبني الصيرفة الإسلامية لما لها من أهمية بالغة، في توفير قنوات تمويلية واستثمارية قائمة على أسس ترتكز على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وتختلف عن الفائدة الربوية، خاصة في ظل تراجع النظام المصرفي التقليدي في البلاد.

وبالرغم من جهود الحكومة الجزائرية في عملية تشجيع الصيرفة الإسلامية، إلا أنها بقيت تواجه العديد من المشاكل والعقبات سواء المتعلقة بالجانب التشريعي أو تلك المرتبطة بالعامل البشري.

### 1. إشكالية البحث:

مما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والمتمثلة في:

ماهي المعوقات التي تحد من تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

وبناءً على هذه الإشكالية يتم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي المعوقات التي تحد من تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؟
  - ما هي سبل تذليل المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ### 2. الفرضيات:

- وللإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:
- هناك معوقات قانونية وبشرية تحول دون نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
  - يجب توفير بيئة قانونية وتدريب العنصر البشري لنجاح العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

### 3. أهداف البحث:

تهدف الدراسة عموماً إلى:

- عرض بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك الإسلامية؛
- التعرف على الأدوات الاستثمارية في مجال الصيرفة الإسلامية؛

- معرفة الإطار القانوني الذي يعكس واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- التعرف على المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وأيضا اقتراح بعض الحلول لنجاحها.

#### 4. الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ما يلي:  
دراسة (زيرق و علالي، 2019) : هدفت الدراسة للتعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، معتمدة في ذلك على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل النتائج باستخدام الاستبيان، وتوصلت هاته الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعرف نجاح محدود ومتواضع نتيجة لعدم التوفيق بين التطبيق العملي والأسس النظرية، وأيضا وجود معوقات عدة جعلت من الجزائر بيئة غير مناسبة لممارسة الصيرفة الإسلامية؛

دراسة (عبدلي، عبدلي، و عبدلي، 2020) : هدفت الدراسة إلى واقع الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي في توضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة، واعتمدت أيضا على المنهج التحليلي في تحليل النصوص التي لها علاقة بالموضوع، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية وفي ظل ما تلبيه من دور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تبقى محدودة لجملة من المعوقات التي تعترض نموها؛

دراسة (بن زكورة، 2020) : هدفت الدراسة إلى التعرف على تحديات تحول البنوك التقليدية الجزائرية إلى الصيرفة الإسلامية، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجهود الجزائرية في هذا المجال خطت خطوات معتبرة بدءا من قانون 90-10 إلى غاية إصدار قانون 20-02، الذي يوضح عملية فتح النوافذ الإسلامية على مستوى المصارف التقليدية.

### المبحث الأول: التأسيس النظري

لقد ظهرت المصارف الإسلامية كان نتيجة للبحث عن حلول للأزمات التي عصفت بالنظام المصرفي التقليدي، كونها تعمل وفق أسلوب يشجع المشاركة في عمليات التمويل ويمنع التعامل بالربا.

وقبل التعرف على المصارف الإسلامية التعرف على النظام المصرفي الإسلامي بحيث يمكن تحديد مفهومه على أنه "نظام مصرفي يتوافق بما جاء به الإسلام ونظامه وقيمه، وتحكمه

مبادئ الشريعة الإسلامية الخالية من الفوائد، ولا يقوم النظام المصرفي الإسلامي على تجنب التعامل بالفائدة فقط بل يتجنب أيضا الممارسات الغير أخلاقية وغير اجتماعية" (Imran & Ghulam , 2008, p. 04)

#### المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية

تتنوع العبارات في التعريف بالمصارف الإسلامية من الناحية الشكلية، إلا أنها تتقارب وتكاد تكون متفقة في المعنى والمضمون، ونحاول التطرق إلى بعض من هذه التعريفات فيما يلي:  
- المصرف الإسلامي هو "مؤسسة مالية ربحية تقدم الخدمات المصرفية والتمويلية والاستثمارية لعملائها، ملتزمة أحكام الشريعة الإسلامية في ذلك، وفي ضوء قرارات هيئتها التشريعية"؛ (ميرة، 2011، صفحة 39)

- كما يعرف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة عقائدية تقوم في عملها على العقيدة الإسلامية، ساعية في ذلك لتحقيق المصالح المادية التي يقبلها الشرع، وذلك من خلال تجميع الأموال ثم توجيهها نحو الصالح العام، مع الالتزام باجتنب التعامل الربوي بوصفه تعامل محرم شرعاً، كما انه لا يتلقى الودائع بالفوائد بل يتلقاها مقابل حصة من الأرباح تحدد فيها النسبة لا المبلغ، ولا يمنح التمويل بالفوائد وإنما يمنحه لقاء حصة من الأرباح تحدد نسبتها بنفس الطريقة"؛ (النجار، 2018، صفحة 34)

- ويمكن أيضا تعريف المصارف الإسلامية بأنها "مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية، كما تقوم أعمال الاستثمار والتمويل في شتى المجالات، وهذا في ضوء أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في بعث الاخلاق والقيم الإسلامية في مجال المعاملات، بالإضافة للمساعدة في تشغيل الأموال وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية". (بن نهار، 2020، صفحة 8)

#### المطلب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية

هناك مجموعة من الخصائص تتميز بها المصارف الإسلامية، تجعلها بديل مثالي للنظام المصرفي التقليدي وتميزها عن غيرها من المصارف الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص نجد:  
1. استبعاد التعامل بالفائدة:

عندما كان سعر الفائدة الذي في البنوك التقليدية هو عبارة عن ربا، فقد كان لزاما على تلك البنوك التعامل به لأنه محرم، وهذا يعني أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أبداً سواء كانت مخفية أو ظاهرة، متحركة أو ثابتة. (مطهري، 2012، صفحة 25)

## 2. تميز العلاقة بين المودعين:

بما أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة كما أشرنا سابقا، فهذا يستدعي تكييف علاقتها بالمودعين على غير تلك العلاقة القائمة على الدائنية والمديونية بالنسبة للمودعين بالمصارف التقليدية، وقد أخذ هذا التكييف نموذجين:

### 1.2 نموذج الوكالة:

يعتبر المصرف الإسلامي في هذا النموذج وكيلًا عن المودع في إدارة أمواله المودعة لديه، ويكون ذلك في مقابل الحصول على أجرة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مسبقا وبموجب عقد بينهما، وتستحق سواء تحقق الربح أم لم يتحقق.

### 2.2 نموذج المضاربة:

يعتبر المصرف الإسلامي في هذه الحالة مضاربا بأموال المودعين، حيث يقوم باستثمار هذه الأموال وفق مجموعة من الصيغ والأساليب التي تراعي ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، ويستحق مقابل ذلك الجزء المتفق عليه من الأرباح المتولدة عن الاستثمار على أساس المشاركة. (لعمش، 2012، صفحة 7)

## 3. الالتزام بالسعي لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع:

وتشمل هذه الخاصية تمويل الأنشطة الاجتماعية الهادفة لتحقيق معنى ومضمون المشاركة الفعالة والتعاون الإيجابي بين المواطنين. (مطهري، 2012، صفحة 26)

## 4. مصارف شاملة:

تؤدي المصارف الإسلامية دور المصارف التجارية ومصارف الاستثمار ومصارف التنمية، وبالتالي تتعامل في الأجل القصير والمتوسط والطويل على حد سواء، مراعية بذلك تعدد القطاعات الاقتصادية واختلاف احتياجات العملاء من الخدمات التمويلية التقليدية وغير التقليدية، وهذا ما يجعلها تكتسب صفة العمل المصرفي الشامل. (لعمش، 2012، صفحة 8)

## المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن إجمالها على النحو

الآتي:

### 1. تحقيق الربح:

وهو من بين أهم الأهداف، فبدونه لا يمكن للمصارف الإسلامية البقاء أو الاستمرار، كما لا يمكنها الوصول لأهدافها الأخرى، ولا يهم الربح فقط حملة الأسهم باعتباره حافز أساسي لهم للتخلص من أسهمهم أو الاحتفاظ بها، بل الربح يهم المودعين لأنه يضمن لهم ودائعهم، ويقدم لهم خدمات مصرفية تناسبهم، كما أن ربح المصرف يهم المجتمع كاملا، لأن في ذلك أكبر لبقاء المصرف، واستمراره في تقديم الخدمات ودعمه للمجتمع الذي يوجد فيه. (العيفة، 2021، صفحة 90)

### 2. تنمية الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية عنصر رئيسي لتحقيق الربح في المصارف عامة، فالأموال لا تدر عائدا بنفسها من دون وجود استثمار، وحتى يتحقق للمصرف الإسلامي ذلك لابد من توفر العنصر البشري الذي يقدر على استثمار هذه الأموال، ولابد أن تكون لديه خبرة مصرفية ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تنمية المهارات وأداء العنصر البشري بالمصارف الإسلامية من خلال التدريب للوصول لأفضل مستوى أداء في العمل. (النجار، 2018، صفحة 63)

### 3. ابتكار صيغ للتمويل:

وذلك من خلال إيجاد صيغ استثمارية إسلامية، يمكن للمصرف الإسلامي من خلالها تمويل المشاريع المختلفة بما لا يعارض أحكام الشريعة الإسلامية حتى يتمكن من مواجهة المنافسة من جانب المصارف التقليدية في جذب المستثمرين. (الحلي، الساعدي، و المفرجي، 2019، صفحة 32)

### 4. زيادة الالتحام والتكافل والتكاتف بين أفراد المجتمع:

ويكون ذلك بإيجاب الزكاة عن طريق إعطاء كل من له حق حقه من المستحقين في المصارف الشرعية للزكاة، وتنظيم المنافع بين الافراد في المجتمع وتفجير طاقة العطاء والبذل، وتحويل الطاقة العاطلة والخاملة إلى طاقات انتاجية نشطة ومتفاعلة تضيف إلى إنتاج المجتمع، والقضاء على جميع أشكال الإسراف، وتعزيز روح الولاء والانتماء والحرص على مال المجتمع. (الخماس، 2007، صفحة 12)

### 5. تحقيق استقرار القوة الشرائية للنقود:

وذلك من أجل أن تصبح النقود وحدة حساب موثوقة وواسطة للتبادل، ومستودع ثابت للقيم ومقياس عادل للمدفوعات الأجلة. وتدعو تعاليم الاسلام لمنع تآكل قيمة الأصول النقدية

نتيجة لاستمرارية التضخم في المجتمع والانعكاسات السلبية التي يؤثر بها على ذوي الدخل المحدود وفئات المدخرين وعملية تكوين رأس المال. كما أن استمرارية عدم التوازن بين أطراف المجتمع المختلفة يعتبر انتهاك للقواعد الأخلاقية الإسلامية التي تركز على إقامة ميزان العدل والأمانة، وتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، يكون بتحقيق العمالة الكاملة من خلال جمع الموارد المتاحة للوصول إلى مستوى رفاه اقتصادي يهدف لتحسين نوعية حياة المواطنين من الناحية المعنوية والمادية. (صوان، 2004، صفحة 139)

## المبحث الثاني: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

يختلف استخدام الأموال بين المصارف التقليدية التي تقوم على الفوائد الربوية وبين المصارف الإسلامية التي تستخدم الأموال عن طريق صيغ متعددة ومشروعة، ومن بين صيغ التمويل التي تقوم عليها المصارف الإسلامية ما يلي:

### 1. المضاربة:

هي عقد يكون بين طرفين يدفع أحدهما للأخر نقودا ليتاجر بها مقابل جزء معلوم مشاع في ربحها، حيث أن المضاربة يكون فيها المال من جانب طرف ويسمى «رب المال» (وفي هذه الحالة رب المال هو البنك)، والعمل من جانب طرف آخر «المضارب» (وفي هذه الحالة المضارب هو العميل)، ويكون الربح بين الطرفين حسبما يتفقان عليه من الربع أو النصف لطرف. والباقي للطرف الآخر أو نحو ذلك. ويشارك العميل في الربح فقط ولا تلزمه الخسارة فخسارته لجهده وعمله تكفيه، شرط ألا يقصر أو يخالف ما اشترطه عليه البنك وإذا ثبت عكس ذلك فإنه يضمن الخسارة حينها بمعنى يكون ملزما بردها. (الغريب، 1996، صفحة 149)

وتختلف المضاربة على أنواع أخرى من الشراكة بحيث أن جميع أنواع الشراكة الأخرى تكون بين شخصين أو أكثر في حين أن المضاربة تكون بين شخصين فقط، حيث الشخص الممول يستثمر أمواله والوكيل مهارته. (Sangami & Khaki, 2011, p. 04)

### 2. المشاركة:

يتم تعريف التمويل بالمشاركة في معيار المحاسبة المالية رقم (4) من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنه: "تقديم العميل والمصرف للمال بنسبة متفاوتة أو متساوية من أجل المساهمة في مشروع قائم أو إنشاء مشروع جديد، حيث يصبح كل منهما ممتلك لحصة في رأس المال بصفة متناقصة أو ثابتة، ومستحقاً لنصيبه من الأرباح، وتقسم

الخسارة على قدر حصة كل منهما في رأس المال ولا يصح اشتراط غير ذلك". (العيقة، 2021، صفحة 260)

### 3. المربحة والمربحة للأمر بالشراء:

ويقصد بعقد المربحة اتفاق يبيع بموجبه البنك الإسلامي للعميل أصل معين في حوزته بسعر التكلفة (سعر الشراء بالإضافة للتكاليف الأخر المباشرة) إضافة إلى هامش الربح. أما المربحة للأمر بالشراء فهي اتفاق يبيع بموجبه البنك الإسلامي للزبون أصل معين من نوع معين يتم شراؤه وحيازته من قبل البنك الإسلامي بناءً على وعد بالشراء من قبل العميل، ويكون بسعر التكلفة إضافة إلى هامش ربح متفق عليه، وقد يكون العقد قد يكون ملزم أو غير ملزم. (العززي، 2012، صفحة 29)

### 4. عقد السلم:

عقد السلم هو اتفاق شراء سلعة من نوع معين وبجودة وكمية وسعر يحدد مسبقاً، ويتم تسليمها في تاريخ محدد في المستقبل، ويقوم البنك الإسلامي عند إبرام العقد أو في غضون فترة لا تتجاوز ثلاث أيام بدفع كامل سعر الشراء بصفته المشتري، وذلك حسبما تراه الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي مباحاً. وفي حالات استثنائية يقوم البنك الإسلامي بإبرام سلم مدعم بعقد سلم آخر يسمى السلم الموازي لبيع السلعة المشتراة بموجب عقد سلم إلى طرف آخر لا يكون البائع الأصلي، والسلم الموازي يتيح للبنك الإسلامي بيع السلعة وتسليمها في المستقبل بسعر محدد مسبقاً (ويكون قد غطى مخاطر السعر المتعلقة بالعقد الأصلي للسلم) وذلك يعفيه من تخزين السلعة وحيازتها، وعدم تسليم عميل السلم للسلعة (أي مخاطر الطرف المتعامل معه) لا يعفي البنك الإسلامي من التزامه بتسليم السلعة للطرف الآخر بموجب عقد السلم، بالتالي يتعرض لخسارة محتملة إذا حصل على السلعة من مكان آخر. (العززي، 2012، الصفحات 29-30)

### 5. عقد الاستصناع:

يعد الاستصناع من عقود البيع التي تلائم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وهو وسيلة تحت الصناعات صغار المنتجين على الانتاج، ويتم تمويل الصناعة المطلوبة من جانب رب المال، وقد يكون المصرف الإسلامي، مع تحديد مواصفاتها، ويدير هذا العقد بمنافع للطرفين الى جانب ما يترتب عنه من اشباع حاجات المجتمع من السلع المنتجة. (الحلي، الساعدي، و المرفجي، 2019، صفحة 182)

### 6. التورق المصرفي:



هو أن يطلب العميل من المصرف شراء سلعة، ثم بعد أن يشتريها المصرف يقوم العميل بشراؤه منه، ثم يوكل العميل المصرف لبيعها نيابة عنه. (بن نهار، 2020، صفحة 123)

7. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك:

وهي إجارة الأعيان وهي عقد الغرض منه تمليك منفعة معلومة ومشروعة لمدة معلومة بعوض ومشروع معلوم. وللإجارة صورة يتعم العمل بها في المؤسسات المالية الإسلامية تسمى الإجارة المنتهية بالتمليك، وهي إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجر إلى المستأجر اثناء مدة الاجارة أو في نهايتها. (النجدي، 2009، صفحة 127)

8. المزارعة والمساقاة:

تتمثل المزارعة والمساقاة في خدمة أصل ثابت من طبيعة معينة، هي الأرض الزراعية في الزراعة والشجر في المساقاة، وان فكرة هاتين الصيغتين انه قد يكون لشخص ما أو مؤسسة ما أو دولة ما، ارض زراعية يرغب في زراعتها، أي هنا شخص طبيعي أو معنوي لديه أموال يريد توظيفها وتحقيق العائد منها فيعرض ما لديه على الأشخاص، على الذين قد يرغبون في ذلك ولديهم القدرة عليه ومن ثم يتم توظيف وتشغيل كل من المال والعمل، وللمزيد من التوضيح للمزارعة والمساقاة ما يلي: (النجار، 2018، صفحة 121)

- العائد من هذه العملية جزء شائع محدد نسبياً من الناتج أو الثمرة مثل (30%) أو اقل أو أكثر ولا يصح غير ذلك؛

- الإنفاق على البذر والسماد والآلات راجع لما يراه الطرفان طبقاً لرأي بعض الفقهاء.

### المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

على غرار الكثير من دول العالم فتحت الجزائر المجال أمام المصارف الإسلامية لدخولها حيز النشاط وذلك من خلال اصدار بعض القوانين والتشريعات التي تنظم أعمال المصرف الإسلامي.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمصارف الإسلامية في الجزائر

في ظل التطورات المالية المتسارعة، وللطلب المتزايد على أدوات الصيرفة الإسلامية في الجزائر قامت السلطات النقدية في الجزائر بإصدار النظام 18-02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، كما

كامت بإصدار النظام 02-20 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في طرف البنوك والمؤسسات المالية، بحيث يلغي هذا الأخير النظام الذي قبله.

### 1. النظام 02-18:

من خلال النظام 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018، قام بنك الجزائر بتحديد القواعد التي يجب تطبيقها على منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ولم يتم ذكر مصطلح صيرفة إسلامية واكتفى بالمنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد.

وتعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية في مفهوم هذا النظام، كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية والمصارف المندرجة ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، والتي تتمثل في عمليات توظيف الأموال وعمليات تلقي الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد. وتخص هذه العمليات على 7 فئات (المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإجارة، السلم، الاستصناع والودائع في حسابات الاستثمار)، والتي تخضع لأحكام المادة 3 من النظام رقم 01-13 المؤرخ في 8 أبريل سنة 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية. ومن خلال هذا النظام للحصول على الترخيص يتعين على المصرف المعتمد النشاط أو المؤسسة المالية الراغبين في عرض منتجات مالية تشاركية تأن يقدموا بطاقة تصف للمنتوج، بالإضافة إلى رأي مسؤول الرقابة المطابقة المؤسسة المالية أو المصرف، طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام رقم 08-11 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2011. بعد منح الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على المؤسسات المالية والمصارف المعتمدة الراغبة في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، إخضاع تلك المنتجات للتقييم من قبل الهيئة الوطنية المؤهلة قانوناً لذلك. (النظام 02/18، 2018)

### 2. النظام رقم 02-20:

جاء هذه النظام في شكل أكثر وضوحاً مقارنة بالنظام 02-18، بحيث يهدف إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها حيث نلاحظ أنه ومن خلال المادة الأولى من هذا النظام قد تم ذكر العمليات بأنها إسلامية على عكس النظام 02-18 والذي اقتصر على وصفها بالتشاركية فقط، كما حدد شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

وفيما يخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ففي المادة 4 من هذا النظام وبالإضافة إلى الفئات الـ 7 التي تم ذكرها في النظام 02-18 فقد قام النظام 02-20 بإضافة حسابات الودائع لتصبح 8. وحسب المادة 13 فإن هذه الفئات الـ 8 تخضع إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر. وتنص المادة 14 من هذا النظام أنه وقبل تقديم طلب الترخيص يجب على المصرف أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، والتي تسلم من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. وحسب المادة 15 من نفس لنظام فإنه يتعين على المصرف أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية التي تتكون من 3 أعضاء على الأقل والتي تكمن مهامها في رقابة نشاطات المصرف أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. وللحصول على الترخيص فإن الملف الذي يقدم من المصرف أو المؤسسة المالية هو شهادة المطابقة التي تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء، وبطاقة وصفية للمنتج، ورأي مسؤول الرقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية، والإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية طبقاً لأحكام المادتين 17 و18. (النظام 02/20، 2020)

### المطلب الثاني: لمحة عن المصارف الإسلامية في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول السبّاقة التي اعتمدت الصيرفة الإسلامية مقارنة بالدول المجاورة لها وبعض الدول العربية الأخرى، حين قامت باعتماد أول بنك إسلامي سنة 1990 تحت اسم بنك البركة الجزائري، ليتوالى بعده كل من بنك الخليج وبنك السلام ومؤخراً في سنة 2017 سمحت الحكومة لثلاث بنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية وهي بنك القرض الشعبي الوطني، وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية.

#### 1. بنك البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بالقيام بمزاولة النشاط بصفة فعلية في سبتمبر سنة 1991، وبخصوص المساهمين فكانوا مجموعة البركة المصرفية (البحرين) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد مر بنك البركة بالعديد من المراحل، فقد استقر على حالة من التوازن المالي سنة 1994، واحتل المرتبة الأولى من بين البنوك ذات الرأس المال الخاص سنة 2000، وعاد للانتشار في قطاعات جديدة في السوق خاصة قطاع المهنيين والافراد سنة 2002، وفي سنة 2006 كانت الزيادة الأولى لرأس مال البنك ليصل إلى 2.5 مليار دينار جزائري، وتمت الزيادة

الثانية لرأس مال البنك سنة 2009 ليصل إلى 10 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2012 تم تفعيل أول منظومة مصرفية شاملة ومركزية تتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، واحتل البركة الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي سنة 2016 على مستوى كامل القطر الجزائري، وكانت الزيادة الثالثة لرأس مال البنك سنة 2017 حيث قدر بـ 15 مليار دينار جزائري، وحسب تصنيف مجلة GLOBAL FINANCE سنة 2018 فقد صنف البركة كأحسن بنك إسلامي في الجزائر للمرة السادسة على التوالي وأعتبر حينها من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية، ومن سنة 2018 إلى يومنا هذا يعتبر بنك البركة من أبرز البنوك في الساحة المصرفية الجزائرية. (بنك البركة الجزائري، 2021)، كغيره من البنوك الإسلامية الأخرى التي تنشط في القطر الجزائري، فإن بنك البركة الجزائري له الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، كل هذا في إطار نظام بنك الجزائر تحت رقم 02-20 وقانون 02-18 اللذان تم ذكرهما سابقا.

ونستعرض بعض الأرقام الخاصة ببنك البركة لسنتي 2018 و2019 من خلال الجدول

التالي:

الجدول رقم 01: تطور بعض الأرقام الخاصة ببنك البركة لسنتي 2018-2019 مليون دج

السنوات	2018	2019
أجمالي التمويلات	156460	154600
حقوق المساهمين	27429	30704
النتيجة الصافية	5166	6333

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

من خلال الجدول رقم 01 يتضح لنا أن التمويلات الممنوحة للعملاء انخفضت بمبلغ 1860 مليون دينار جزائري سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، أي بنسبة 01%. وبخصوص حقوق المساهمين فقد شهدت سنة 2019 زيادة قدرت بـ 3275 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2018. أما النتيجة الصافية فهي بدورها شهدت زيادة سنة 2019 مقارنة بالسنة التي قبلها.

2. بنك الخليج:

هو بنك تجاري بموجب القانون الجزائري، وعضو في مجموعة أعمال الشرق الأوسط " شركة مشاريع الكويت القابضة"، تأسس هذا البنك في 2003 بعد حصوله على ترخيص من بنك الجزائر المركزي، وبدأ عمله في مارس 2004 برأسمال قدره 10 مليار دج بهدف المساهمة في

التنمية الاقتصادية والمالية بالجزائر، كما يعمل على إعلام الأفراد، المؤسسات والمساهمين بمختلف التطورات والتغيرات الحاصلة بالمنتجات والخدمات المالية بشكل مستمر، واستجابة منه لتطلعات عملائه يقدم هذا البنك بالإضافة للمنتجات التقليدية، خدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية. (تقديم البنك، 2021)

وفي سنة 2013 قام البنك بإطلاق خدمة الدفع الإلكتروني ليصبح بذلك البنك الأول في السوق المحلية لتقدمه البطاقات الدولية، كما حاز البنك على جائزة التميز في مجال الخدمات التشغيلية للمؤسسات المالية العالمية من ويلس فارجو، كما فاز بجائزة العمليات الذهبية في عمليات تمويل التجارة من كومرز بنك في عامي 2013 و2014 وجاءت الجائزة تقديرا للشراكة المتميزة بين الجانبين، أما سنة 2014 حصل البنك على جائزة أفريك كارتي تقديرا على التكنولوجيا التي يستخدمها في بطاقات الائتمان، كما أطلق خدمة تحويل الأموال على الموقع الإلكتروني له وتقديم بطاقة ماستر كارد البلاتينية للعملاء، واستمر البنك خلال سنة 2015 بتكملة العمليات من خلال ادخال إجراءات ائتمانية جديدة لتسهيل معالجة ملفات الائتمان الخاصة بالشركات واطلاق منتجات التأمين، ولقد اتسعت شبكة بنك الخليج لتشمل 60 وكالة تقليدية سنة 2016 بعدما كان عددها 58 وكالة سنة 2015، كما ارتفع العدد الإجمالي للحسابات البنكية به من 159696 حساب سنة 2015 الى 188812 حساب سنة 2016، في حين ارتفع عدد الموظفين به سنة 2016 الى 922 موظف بعد أن كان عددهم 899 و828 موظف خلال سنتي 2015 و2014 على التوالي. (عمارى و بن ثابت، 2012، صفحة 410)

### 3. مصرف السلام الجزائر:

مصرف السلام الجزائر هو بنك شامل يعمل مطابقة للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاته. وتم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر كثمره للتعاون الجزائري الخليجي في سبتمبر 2008، ليزاول نشاطه مستهدفا تقديم الخدمات المصرفية المبتكرة. ويعمل مصرف السلام الجزائر وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع المتطلبات التنموية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، عن طريق تقديم الخدمات المصرفية العصرية التي تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، وذلك ن اجل تلبية احتياجات السوق، والمستثمرين والمتعاملين، وتضبط معاملاته الهيئة الشرعية المتكونة من كبار العلماء في الاقتصاد والشريعة الاسلامية. (عن مصرف السلام-الجزائر، 2021)

وفي الجدول الموالي يتم استعراض بعض الأرقام الخاصة بالبنك لسنتي 2018 و2019:

الجدول رقم 02: تطور بعض الأرقام الخاصة ببنك السلام لسنتي 2018-2019 مليون دج

السنوات	2018	2019
التمويلات	75340	95583
حقوق المساهمين	17305	19012
النتيجة الصافية	2418	4007

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك.

يوضح الجدول رقم 02 أن التمويلات الممنوحة للعملاء ارتفعت بمبلغ قدره 20243 مليون دينار جزائري 2019 مقارنة بسنة 2018، بينما حقوق المساهمين فقد شتت سنة 2019 زيادة قدرت بـ 1707 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2018. أما النتيجة الصافية فقد شهدت زيادة قدرت بـ 1589 مليون دينار جزائري سنة 2019 أي بنسبة 66%.

### المبحث الرابع: معوقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في تشجيع الصيرفة الإسلامية، إلا أنه يبقى هناك الكثير من العوائق سواء تلك المتعلقة بالجانب القانوني أو المتعلقة بالعنصر البشري العامل في البنوك الإسلامية الجزائرية والمتعامل معها، والتي تقف أمام انتعاش هذا القطاع بشكل أوسع في الاقتصاد الجزائري، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- رغم صدور النظام 02-20 الذي يهدف إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، والذي ألغى النظام 02-18 الذي قبله والذي بدوره يحدد العمليات المصرفية التي اقتصر على تسميتها بالتشاركية فقط، إلا أن الإطار التشريعي للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر لازال يعاني نوع من النقص وعدم الوضوح، بحيث في تعريف العقود الشرعية اقتصر النظامين على تسميتها بالمنتجات وهو الذي لا يعهد في الإسلامية، كما أن النظامين لم يتطرقا إلى بعض العقود المهمة كالمزارعة والمساقاة والغارسة لما لها من أهمية بالغة في الجانب الزراعي الذي يعتبر بديلا للمحروقات؛

- أشارت المادة الخامسة من النظام 02-20 إلى المرابحة التقليدية وليس المرابحة المركبة المعبر عنها في المصارف الإسلامية بالمرابحة للأمر بالشراء. كما أشارت المادة السادسة من نفس النظام إلى أن الهدف من المشاركة وهو تحقيق الأرباح دون الإشارة إلى من يتحمل الخسارة من بين الطرفين، والمعروف أن المشاركة تكون في الخسارة والربح على حسب رأس المال

المساهم به، حيث تعد هاته الخاصية أهم خاصية لعقد المشاركة؛ (ملاك و زايد، 2020،  
صفحة 110)

– اختلاف المبادئ والقوانين بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي يسبب إشكالية المواثمة مع البنك المركزي، وهو ما يجعله يعاني من الصعوبة في الحصول على السيولة التي يحتاج لها في نشاطه انطلاقا من أن الأحكام المتبناة من طرفه والتي تحددها احكام الشريعة الإسلامية حيث لا تجيز له اللجوء إلى السوق النقدي لتغطية متطلباته. كذلك عندما يحتاج للسيولة فالمصرف الإسلامي لا يرجع للبنك المركزي بسبب الفائدة الربوية التي يفرضها على الائتمان الذي يمنحه أو على العمليات الخاصة بخصم الأوراق التجارية كون مثل هذه المعاملات تتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية؛ (تلخوخ، 2021، صفحة 62)

– عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها، والذي أدى للخلط بين الصناعة المالية التقليدية نظام التمويل الإسلامي مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم للاعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل وأن الصيرفة الإسلامية مجرد ربا مقنن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية. (عبدلي، و عبدلي، 2020،  
صفحة 76)

### المبحث الخامس: مقومات نجاح الصيرفة الاسلامية في الجزائر

لمعالجة المشاكل والمعوقات السابقة الذكر والتي تحد من نجاح الصيرفة الإسلامية كخيار تمويلي بديل للنظام التمويلي التقليدي ومطابق للشريعة الإسلامية فإنه يتوجب على السلطات النقدية الجزائرية أن توفر مناخ ملائم لهذه الصناعة مراعية في ذلك بعض المقومات والتي نستخلصها فيما يلي:

– توفير بيئة قانونية من خلال تعزيز النظام 02-20 ببعض التعديلات والإضافات خاصة في المواد 5 و 6 التي فيها بعض النقائص ويشوبها بعض الغموض وعدم الوضوح، بحيث هذه البيئة تسمح بالعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية. وإدراج كل من صيغ المزارعة والمغارسة ضمن هذا النظام لما تلعبه من دور مهم في تدعيم القطاع الفلاحي والنهوض به؛

– العمل على توفير إطار قانوني خاص بالصكوك الإسلامية لما لها من دور في الاقتصاد؛

– استعمال أحدث التكنولوجيات في البنوك الإسلامية، فالمجتمع الجزائري شغوف بكل ما هو جديد ويبحث عن فرص للاستثمار بعيدا عن الربا. وهذه البنوك أو المؤسسات المالية يمكنها

ربح ثقة الزبائن إذا اتبعت التشريع الإسلامي من جهة، وأدخلت مبتكرات التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماتها، فالمصارف الإسلامية أصبحت مجبرة على استيعاب أساليب التكنولوجيا المتطورة واقتناء أحدث تطبيقاتها من أجل البقاء؛ (سيساني و بن قانة، 2018، صفحة 79)

- تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الاقليمية والدولية، حيث يتحقق هذا من خلال العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة، حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جداً، وذلك لمساعدة المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية للارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير الإدارة الحسنة في عملها وبما يرفع من قدرتها في ضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظة الاستثمار والمالية وإدارة المخاطر، وبالتالي الاندماج في النظام المالي العالمي، ويمكن أن تشمل هاته الهيئات الداعمة، إنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية يعنى بتقديم الاستشارات والخدمات التدريبية في مجال المالية الإسلامية والمسائل ذات الصلة، وإنشاء هيئة لتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية... إلخ؛ (عبدلي، عبدلي، و عبدلي، 2020، صفحة 78)

- الاستفادة من جهود الهيئات الدولية والاقليمية، والتي تعمل على التطوير في الصيرفة الإسلامية، مثل هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، والتي تضع معايير محاسبة تتوافق والمعايير المحاسبية التي تطبق عالمياً من جهة، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، بالإضافة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، والذي يضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل من جهة، ويراعي الخصوصية في عمل المصارف الإسلامية من جهة أخرى؛

- تدريب و تثقيف العاملين بالمصارف الإسلامية شرعاً، حيث أن وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية يساهم في معالجة الخلل الذي يصيب كثيراً من البنوك الإسلامية وإزالة الكثير من العثرات، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة عملياً وعلمياً للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. (ناصر و بوشرمة، 2010)

**الخاتمة:**



يمكن القول في ختام هذه الدراسة أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر ونظرا لدورها المهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها ما زالت مقيدة بالعديد من المعوقات التي تواجهها وتحدها، وبالتالي فهي تتطلب بذل الكثير من الجهود لترسيخها تماشيا مع الحركة الاقتصادية العالمية وتوجهها المتزايد نحو هذه الصناعة.

## 1. نتائج الدراسة:

تم الوصول من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- الصيرفة الإسلامية تقدم مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية للعملاء ملتزمة في ذلك بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- تركز الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مجموعة من البنوك الإسلامية العربية الخاصة وهي: بنك البركة الجزائري، بنك السلام الجزائري، بنك الخليج الجزائري؛
- تستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
- تعاني الصيرفة الإسلامية العديد من المعوقات سواء تلك المتعلقة بالجانب القانوني أو المتعلقة بالعنصر البشري العامل في البنوك الإسلامية والمتعامل معها، جعلت الجزائر متأخرة في هذا المجال؛
- لنجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر وجب على السلطات توفير مناخ ملائم تراعي فيه الإطار القانوني وتدريب وتثقيف العنصر البشري. وتأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الاقليمية والدولية.

## 2. نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا للموضوع نثبت صحة الفرضية الأولى والتي تنص بأن هناك معوقات قانونية وبشرية تحول دون نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فالنتيجة المتوصل إليها هي أن الصيرفة الإسلامية تعاني العديد من المعوقات سواء تلك المتعلقة بالجانب القانوني أو المتعلقة بالعنصر البشري العامل في البنوك الإسلامية والمتعامل معها، جعلت الجزائر متأخرة في هذا المجال؛

أما الفرضية الثانية والتي تنص بأنه يجب توفير بيئة قانونية وتدريب العنصر البشري لنجاح العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر فقد كانت نتيجتها أن نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر يستوجب على السلطات توفير مناخ ملائم تراعي فيه الإطار القانوني وتدريب و تثقيف العنصر البشري. وتأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الاقليمية والدولية، وهذا ما يثبت ويؤكد صحة الفرضية.

### 3. التوصيات:

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات نستخلصها فيما يلي:

- توضيح القوانين الخاصة بالصيرفة الإسلامية، والتطرق لهاته الصناعة بأنها إسلامية بحتة؛
- مراعاة خصوصية منتجات الصيرفة الإسلامية في النظام المالي والمحاسبي التقليدي، بالقيام بنظام محاسبي خاص لها؛
- القيام بفتح بنوك إسلامية بدل الشبايك في البنوك التقليدية لعدم ثقة المتعاملين في هذه الأخيرة لطبيعة معاملاتها الربوية؛
- ادراج بعض صيغ التمويل الزراعية في المصارف الإسلامية الناشطة بالجزائر، لما لها من دور مهم في الاقتصاد كبديل عن المحروقات؛
- تكوين الإطار وعمال المصارف من خلال إنشاء مركز تدريبي لتأهيلهم وفهمهم لآليات الرقابة على المصارف الإسلامية؛
- القيام بحملات تحسيسية من خلال الندوات الأيام الدراسية لتعريف المجتمع بالصناعة المالية المصرفية الإسلامية، لبت هذه الثقافة لديهم وإزالة الغموض الذي يجعلهم دوما مترددين بالتعامل في هذا المجال.

### قائمة المراجع

#### المؤلفات:

- 1- الحلي محمد حسن عبد الكريم، الساعدي حكيم حمود فليح، المفرجي ثورة صادق حمادي، (2019)، المصارف الإسلامية\_ مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية (المجلد 1)، العراق: دار بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- 2- العززي شهاب أحمد سعيد، (2012)، إدارة البنوك الإسلامية (المجلد 1)، عمان: دار النفاس للنشر والتوزيع.
- 3- العيفة عبد الحق، (2021)، المصارف الإسلامية المعاصرة (المجلد 1)، الجزائر: البدر الساطع للطباعة والنشر.
- 4- الغريب ناصر، (1996)، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل (المجلد 1)، دار أبو لولو للنشر والتوزيع.

- 5- النجار خلاص باقر هاشم، (2018)، المصارف الإسلامية (المجلد 3)، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- 6- النجدي عبد الرحمان، (2009)، المعايير الشرعية، البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
- 7- بن نهار نايف، (2020)، مقدمة في الصيرفة الإسلامية (المجلد 1)، قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث.
- 8- صوان محمود حسن، (2004)، أساسيات الاقتصاد الإسلامي\_دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوي الشرعية، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 9- ميرة حامد حسن، (2011)، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية (المجلد 1)، السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع.

### الأطروحات:

- 1- الخماش لنا محمد ابراهيم، (2007)، البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 2- لعمش أمال، (2012)، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية\_دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- 3- مطهري كمال، (2012)، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة\_دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري، وهران، الجزائر رسالة ماجستير: كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر.

### المقالات:

- 1- بن زكورة العونية، (سبتمبر 2020)، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر -أفاق وتطلعات-، المجلة المغربية للإقتصاد والمناجمنت، المجلد 07 (العدد 02)، الصفحات 237-258.
- 2- تلخوخ سعيدة، (جوان 2021)، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06 (العدد 01)، الصفحات 56-71.
- 3- زيرق سوسن، علالي سارة، (جوان 2019)، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر- دراسة ميدانية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 (العدد 11)، الصفحات 7-18.
- 4- سيساني ميدون، بن قانة إسماعيل، (13 ديسمبر 2018)، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05 (العدد 02)، الصفحات 73-82.
- 5- عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، عبدلي هالة، (جوان 2020)، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07 (العدد 02)، الصفحات 64-80.
- 6- عماري صليحة، بن ثابت علي، (ديسمبر 2012)، التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS-دراسة حالة بنك الخليج الجزائر-، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 05 (العدد 02)، الصفحات 69-94.
- 7- ملاك سلوى، زايد رايح، (جانفي 2020)، واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ضل جائحة كوفيد 19، وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16 (العدد 01)، الصفحات 99-122.

8- ناصر سليمان، بوشرمة عبد الحميد، (2010)، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 07 (العدد 07)، الصفحات 314-305.

### التشريعات:

- 1- النظام 02/18، (4 نوفمبر 2018)، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 73 بتاريخ 09/12/2018.
- 2- النظام 02/20، (15 مارس 2020)، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 2020/03/24.

### مواقع الانترنت:

- 1- بنك البركة الجزائري، (2021/12/26)، تم الاسترداد من بنك البركة الجزائري: <https://www.albaraka-bank.com/> عن-البنك/
- 2- تقديم البنك، (2021/12/26)، تم الاسترداد من بنك الخليج الجزائر: [www.agb.dz/organisation/presentation.htm](http://www.agb.dz/organisation/presentation.htm)
- 3- عن مصرف السلام-الجزائر، (2021/12/26)، تم الاسترداد من مصرف السلام-الجزائر: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html>

### المراجع الأجنبية

1. Imran, A., & Ghulam, S. (2008). *FREQUENTLY ASKED QUESTIONS (FAQS) ON ISLAMIC BANKING*. Karachi: Islamic Banking Department State Bank of Pakistan.
2. Sangami, M.-u.-d., & Khaki, A. (2011, June 01). Islamic Banking: Concept and Methodology. *PSN: Fiscal & Monetary Policy*, pp. 01-19.